

# للعدالة وجوه كثيرة... لكنها في مصر أكثر من اللازم

هاني درويش

أطل القضاء المصري بمستوياته المختلفة على الحياة العامة المصرية في مشاهد مختلفة الدلالة خلال الأسابيع الأخيرة. كان ذلك عبر أربعة مواقف قانونية جدلية، قدرت الصفة أن تتجاوز في ما يشبه الصدمة. لكنها للأسف لم تؤرق أحدًا، أو أنها أرتقت بدرجات متفاوتة، جسداً متصلياً لم يظن إلى تجاور أعنائه في المحنة، بما يرقى لمستوى الدلالة الكاملة والسباق الواحد.

أتحدث هنا أولاً عن الحكم ذي الدلالة الذي أصدرته هيئة مجلس الدولة، بعدم اختصاصها بالنظر في أمر سيادي، هو تصدير مصر الغاز لإسرائيل، وذلك بعد حكم درجة أولى من نفس الجهة، يقضي بعدم جواز تصدير الغاز الثاني تمثل في رفض الجمعية العمومية لمجلس الدولة المصري بأغلبية ٨٦٪ تعيين المرأة قاضية للمرة الثانية؛ ثم إفراج نيابة أمن الدولة المصرية عن المتهمين السبعة في قضايا تفجيرات الحسين العائدة لغيرايبر/ شباط من العام الماضي؛ وأخيراً القبض على مدون شاب بتهمة الإساءة للثلاث والسلم المصرية.

وتأتي أهمية جمع تلك الشذرات في لحظة استثنائية حيلت بإعلام الإصلاح السياسي، حيث يحلوا للمجادلين الحديث عن مؤسسة القضاء المصري، كرافعة أصيلة في مشروع الدولة الحديثة، دولة القانون والعدل والمساواة. يتحدث هؤلاء عنها وكأنها رصيد ساكن وتاريخي لا يشك في رسوخه، وهو الاحتساب - من النظام ومعارضيها - الذي لابد من التوقف عنده ملياً، خاصة وأن المهمومين بسؤال مصر غالباً ما يعنون هكذا قضاء يفصم بين قضاء مدني وعسكري واستثنائي، وكأنه من مظاهر الرسوخ التاريخي لمفهوم الدولة في مصر.

على المستوى المدني، جاء حكم محكمة القضاء الإداري بسيادة أمر الغاز لملازم، لا في دلالته، بل في تناقضه التاريخي مع حكم سابق، من نفس الجهة، بنفس المرجعية القانونية، وتناقضه الذاتي الذي أفهر في شق الحكم الثاني توصية الدولة بضرورة مراجعة اتفاقات الغاز كل فترة وربط أسعاره بالسوق العالمي.

في التناقض الأول، لا يصح أن يُبتذل مستوى تعاطي القانون المصري مع أمر حساس كتصدير الغاز لتعامل «حواة المحامين» في أروقة المحاكم، عندما يراهون على مروتة بعض الدوائر القضائية ويفضلونها على غيرها، وكان القاضون شخصي، والمرجعية فيه تتحرك وفقاً للظروف، ودرجة لحيّة القاضي، على حد تعبير عادل إمام في فيلم طيور الظلام. المدعي في هذه القضية هو سفير مصري سابق، احتكم إلى القانون ليحل أزمة سياسية سيادية، وهو وافق أشد الوفاق على غواية بعض القضاة بالحديث في المصلحة العامة.

النظام من طرفه يعلم أن القانون مثله مثل أشياء كثيرة في مصر، حمال أوجه، لذلك طعن، وغير في هيئة التقاضي، فجاء الحكم بسيادة هذا الشأن. فماذا تركنا للمواطن العادي الذي بات يتشكك بوجود معيار واحد متفق عليه في قضية حساسة كذلك؛ تركناه للأسف في يأسه المعتم من العدالة، خاصة وأن الحكم ونقيضه هل لكل منهما فصيل من الفصائل المتنازعة على فهم السيادة، والفرقان - ويا للغرابة - أشادا بنزاهة القضاء المصري في الحالتين! على مستوى التناقض الداخلي للحكم نفسه، كيف يفتي حكم اختصاصه في الشأن السیادي، ويفتي في شقه الثاني بالنصيحة؛ ليس غريباً أن تقدم حكماً قطعياً بعدم اختصاصك بأمر، ثم تعطى لنفسك الحق في نصيحة الدولة باشتراطات مثل السعر والسوق العالمية وبقايا تفاصيل الشأن السیادي؟

القضية الثانية، في للأسف نخوية بامتياز، تستند على وعي جماهيري، وأقص هذا التمييز ضد المرأة المصرية في أعلى سلطة قضائية مصرية. فبعد حكم تاريخي أدخل المستشار «تهاني الجبالي» منذ سنوات إلى سلك القضاء، عدنا لسؤال البداية، وكان الإجابة المتمثلة في «تهاني الجبالي» صدرت من هيئة قضائية في «الجبابون». لا جديد في أحداث الخبيرين عن تغلغل ليس الأفكار المحافظة فقط بين قضاة مصر، ولكن أفكار الإسلام السياسي أيضاً، ومواجهة الدولة منذ سنوات مع من أصطلح على تسميتهم بتيار الاستقلال بين القضاة، هي مواجهة مع الإخوان المسلمين، في نسختهم النخبوية المستنرة. لم تظن حتى النخب العلمانية إلى خطورة مباحية المستشار زكريا عبد العزيز قائد تيار استقلال القضاء، رئيساً لمصر في مواسم طرغ أسماء الجبال. لم تجد تلك النخب في ظل عدائها الصباني



إعصام للقضاة في القاهرة

العدالة» مزج بمهارة بين حقوق الإنسان والشرعية ومصلحة النظام. كان حكيمياً في مزجه المقادير لدرجة تركت الباب موارباً، بعد ما يزيد عن نصف القرن، لكل من يؤول كلامه في مصلحة أي من السلطات الثلاث المتداخلة.

وبعد أن فتحت مصر (الريادية) الباب أمام تعيين القاضيات في كل العالم العربي والإسلامي، عادت لتغلقه على نفسها، بعد أن عينت سبع دول عربية (١٢٠٠ قاضية. عادت مصر لتحتل على نفسها، أو لتتقدم العالم في الاتجاه العكسي. الأمر هذه المرة يتعلق بسلمة الأزهر، الذي يترع إلى مناقشة الدولة كل فترة بمرجعته، بل يتعلق بقلب النظام نفسه. مثلما اتفقت عشرات من أعضاء الحزب الوطني ضد تصريحات وزير الثقافة المصري الخاصة بالحجاب،



تظاهرة نسائية أمام مجلس الدولة



بعد تجديرات ساحة مسجد الحسين

على مواطنين رسخ الاعتقاد في لمهم هكذا صدفه مناسبة تأكيد القميص الأمني بأن «كل شين تمام»، وعلى الرغم من المناشآت الحقوقية بضرورة وقف «تمخيلية» القبض العشوائي على متهمين في قضايا الإرهاب، إلا أن الإفراج عن سبعة مواطنين بعد عام من الحبس الاحتياطي، بات لا يشغل بال أحد. عام كامل، تصل بعده التحقيقات إلى إنتفاء التهم الموجهة إليهم من أي منطلق. فهل تحتاج تلك القناعة إلى عام كامل كي تتأكد، بعد أن هزمت الحياة الداعمة لمسلسل سبعة أشخاص، وتحولوا ضيقاً بحجم صورة اليد على صفحات الجرائد كمتهمين؟ المدهش أن ذلك يتزامن مع تراجع كافة الدول الداعمة لمسلسل الحزب على الإرهاب عن إجراءاتها الاحترازية، بل وشك الجميع في جدواها من أميركا إلى اليمن. لكن القبض العشوائي في مصر بحجة مكافحة الإرهاب، هو «المستر سين» للزيادة المصرية التي لا تقبل مازعة في هذا الشأن.

أخيراً يأتي القبض على أحمد مصطفى، طالب كلية الهندسة، ذي العشرين ربيعاً، كرسالة توجيهية المؤسسة العسكرية لمن تسؤل له نفسه الحديث عنها. ذلك في الوقت الذي اتسع العماش لأول مرة للحديث عن مراجعة دور تلك المؤسسة في حسم التناقض على السباق الرئاسي في مصر، وهو عنوان بات عادياً في مقالات الرأي والبرامج الورقية الفضائية. من سؤلت له نفسه هنا هو محمد البرادعي الذي نقلت عنه الصحف رفضه لرهن مستقبل مصر في يد المؤسسة العسكرية. انتقلت المؤسسة مجرد مدون، يمثل عينة مختارة من الجمهور الارتجالي، الذي يدور في فلك الحالة البرادعية، جمهور المدونين ونشطاء الفيس بوك، الذين حولوا البرادعي من مجرد اسم أو احتمال، إلى حقيقة قوامها ثلاثة آلاف مصري في مطار القاهرة. سلك القضاء العسكري في اختيار متهم مجهول، بكسر اعتقاداً شائعاً لدى النخب بتراجع لغة الاستدعاءات «الشيك» المهدية من تلك المؤسسة، والتي تنتهي غالباً ب«قرصة أذن» لبعض الصحافيين هنا أو هناك، تجراوا على الحديث، ولو بالتلميح عنها. وهذا هو التكتيك الساري منذ مدة في تعامل تلك المؤسسة مع المقربين الحذرين من شؤونها أو تكييفها الذاتي مع ازديادات «ذكرها المتكرر» في المجال العام. الرسالة المعمولة في سجن المدون لا تختلف كثيراً في طابعها عن تحديد عضو بارز في لجنة السياسات بالحزب الحاكم حين حذر البرادعي بالاعتقال وفقاً لقانون الطوارئ في برنامج تلفزيوني.

متمضامين مع «خوانم» في الإخوان قبل سنوات، لم ينجح الأمر لكثير من اللث والدوران في جمعية عمومية لأعلى سلطة قضائية في مصر: «نحن نرفض تعيين قاضية»، هكذا قالوها ضد إكسسوارية مدنية، يدركون تماماً أن فصلاً من النظام مصمم على استخدامها للتجميل لا أكثر، محتمين بمناخ عام كاره للمرأة، وباتهام ضمني لأي خطوة ليبرالية بأنها «مماثلة للغرب». غافلين عن أن ذلك يتعارض مع النص التأسيسي للمدستور الداعي إلى عدم التمييز بين المواطنين على أساس اللون أو الدين أو الجنس. فيما يخص الحكم ببراءة المتهمين في أحداث الحسين، فهو إعادة حفر في جدوى المحاكم الاستثنائية لأمن الدولة المصري. فعلى الرغم من أن تشكك المراقبين، منذ ما يزيد عن العام، في القبض

مذكوره الشباب في مدونته عن حالة فريدة في الكلية الحربية، لا يخرج عن مزاج عام شفاهي، يربط بين ما يحدث في الواقع المدني المعلى، وما يحدث في حصن العسكرية المصرية، لذا تبدو انتفاضة المؤسسة منطوية لإعادة تعريف حدود تفهدها. فلن تسمح مؤسسة هي الإطار الحاكم السري لكل شاردة وورادة في مصر أن تُسبب في وضع تلبس يهدم الجدار بين خارجها وداخلها.

طبيعة المشاهد الأربعة التي تشكك في جدوى الإصلاح السياسي بدأت من تغيير الدستور. فالترسانة الراسخة للقوانين المرنة المتكيفة مع ازدياد السلطات في مصر أمنياً وعسكرياً، وقانونية، بل والاستخدام الواسع للقانون بما يراعي متطلبات التوازن التاريخي بين تلك المؤسسات، يشكك في جدوى ذلك النضال الفوقي المبدئي. فالدستور بالطبع هو اللجنة الرئيسية في مفهوم العدالة المواطنة، والوصول إلى نصوص جامعة مانعة غير قابلة للتأويل وفقاً للمتطلبات هو البداية لأي تأسيس حقيقي لدولة حديثة. لكن المقاومة التي يبديها النظام في الخطوة الأولى (الدستور) تنبئ بأن مقاومة قوى اجتماعية أخرى ستكون أشد في الخطوات التالية. عندما تدخل أكثر في التفاصيل ونحاول تفكيك تلك البنى المتشعبة من المظلومية العذلية، سيظهر الأزهر وقوى الإسلام السياسي، عند الحديث عن مبدأ المواطنة، وتظهر المؤسسة العسكرية بمجرد التوغل في بنية قوانينها الجاهزة للانقضاض على أي وعي مدني، ويظهر حماة العروبة ومشغلي حرائق الجرائد مع إسرائيل، متمضامين مع تراث المؤسسة العسكرية إذا ما اقترب أي إصلاح قانوني من تعريف «الأم القومي المصري». ربما تكون عقرية النظام التي لا يدركها بنفسه، أنه خلق تنوعيات من المدافعين اللاواعين عن مسيرته الكارثية، أو بمعنى آخر أنه ترك مهمة الدفاع عن بقائه لخصومه. أي أنه خلق البيئة الطبيعية المقاومة للتغيير، وهو مجرد مشاهد الآن لماكينة تعمل تلقائياً دون تدخل منه، في حين يكثفي هو بتشيغها فقط عبر الريموت كنترول، من بعيد لبعيد.

## تلك الحرب المشتعلة من هنا الباردة من هناك

حسن داوود

إلى ما بعد الانتهاء من قراءة الرواية يظل الرسم الذي على غلافها محيراً: رجل يحمل حقيبة سفر صغيرة تلامس كثيري السفر، ويوحى إيلاء ظهري لمشاهدي صورته أنه عائد من سفر أو مقبل عليه. وفيما نحن نقرأ الرواية الجارية وقائعها في خلال القرن العاشر ومطلع القرن الحادي عشر الهجريين، نروح نظن أن الصفحات الأخيرة لا بد وأصلة بنا إلى زمننا الراهن، خصوصاً وأنها تحمل عنواناً يدل على ذلك: «اليهودي الحالي». وإذ نبلغ الختام، ونحن ما نزال في القرن الحادي عشر، نروح نؤؤل الحداثة المحيرة التي تمثلها صورة الغلاف قائلين إن الروائي أراد أن يستدرجنا بما نعرفه عن الكتاب وسواهم من إعطائنا بضاعة في غير التي وعدنا بها. أو نقول، في تأويل آخر، إنه رغب في أن يقول إن معضلة الزمن ذلك متواصلة إلى زماننا هذا. ففي تلك الفترة من القرن السابع عشر ميلادي ومطلع القرن الذي يليه، حيث الأجواء العاصفة بين أتباع الديانتين الإسلامية واليهودية في اليمين، تقع الفتنة المسلمة فاطمة في غرام سالم، الشاب اليهودي. كانت البيئة التي نشأ فيها معا بيئة متوترة بسبب اختلاطها، حيث كان ضيق هؤلاء من أولئك ظاهراً في مشادات كلامية بين رجلين في السوق، مثلا، اعتادا أن يذم أحدهما دين الآخر من دون أن يكون ذلك سبب. لكن، بالمقابل، كان هناك مكان لنوع من المودة الحذرة بين هؤلاء وأولئك، بل من قبيل ما نعرفه من معايشة الألمان ببعضنا البعض، في كل الأزمنة. تلك المودة ينبغي لها أن تظل على حذرها الذي يتيح الإستعداد الفوري للمواجهة والقتال كلما حصل ما يذكر المتوآدين بما يبعدهم بعضهم عن بعض، وأيضاً كما عند حصول ما قد يغزب بينهم ناقضا إتفاق

تطور  
الحركة  
النسائية  
في مصر

ص ١٦

طريق  
الانتخابات  
في  
العراق

ص ١٧

عن مؤتمر  
الديموقراطية  
والتنمية

ص ١٨

خطاب  
الكرهية  
بين  
المهاجرين

ص ١٩

«الحلم  
الأميركي»  
في فيلم  
شيرين  
دعيبس

ص ٢١

أما الإبن (سعيد) فبيدا سيرة تستمر لنحو قرنين من بعده. أحد أبنائه يروي قائلا: «أخبرونا أن أبانا سعيد ذهب ويديه صرة نحو الشرق. آخرون قالوا نحو الغرب. البعض ظن أنه أتجه شمالاً، فيما أكد غيرهم أنه مضى نحو الجنوب...».

في التعريف بالرواية نقرأ على غلافها الخلفي أن كاتبها يخلط فيها التاريخي بالمخيل، هكذا بما يضع قارئه عند الحد الذي يجتمع فيه الحقيقي بغير الحقيقي، كما عند حد آخر يتعلق باختيار الكاتب لزمن روايته وموضوعها ذاته. وهذان، بدورهما، أمران محيّران ما دام أن حال العداوة بين المسلمين واليهود تطورت إلى حد أن ما تتناوله الرواية من سوء تفاهم فادح لم يعد من حاجة إلى تصحيحه وإيضاحه. لقد تغير الزمن الذي كان من الممكن فيه أن يخاطب ذلك الأسف أحداً من الناس. ذلك القرب المستعاد في الرواية بات «غير ذي موضوع»، على ما يقول القانونيون في مطالعاتهم، لأن مسافة الممتي سنة الفاصلة بين وقائع الرواية وتاريخ صدورهما غيراً في اللغة وفي ما يمكن أن نضعه. ثم أن تصفه. ثم أن أحداً، في خلال السنوات الممتين، لم يسائل ذلك التاريخ أو يعتذر عن أخطائه. وهذا ما يجعل الروائي على المقري بادئا بداية متأخرة، المهم إلا إذا كان حالما بأن تتخيره بما يذكر به يمكنه أن يبدأ شيئا.

أوربما أراد أن يذهب إلى ذلك التاريخ الذي جعله قديمه باردا ليقول لنا أشياء عن الحاضر الذي يكرز الماضي، وإن على جهات كثيرة هذه المرة. لكن، في أي حال، يظل ذهاب روائيها إلى موضوعه ذلك باعاً على الحيرة والدهشة.

● كتاب «اليهودي الحالي» لعلي المقري صدر عن دار الساقى، ٢٠٠٩.

المقابل كانت ملاحقة المسلمين لهم قد بدأت بفرض الإتاوات والضرائب والتقتيل من ثم، لتنتهي بأن ينال منهم المتوكل جميعاً وينفيهم إلى ما تبديه الرواية منطقة مغزولة في آخر اليمن.

أما تراجمها بطل الرواية فتبدأ بموت فاطمة وانفصال سالم عن إبنة، ليلتقي الإبن والأب بعد عشرين سنة من افتراقهما، وليلحما معا ذلك التشوش الذي يجعلهما مسلمين وغير مسلمين، يهوديين وغير يهوديين. وحين، في انتقالهما المتكثرة، يحلّان في مكان، يجدان أتعما واقعان في خيانة مكان آخر، كأن يجعل سالم مدونا لأخبار إبن المتوكل ويوميّات حربه، وذلك بعد قرّبه المتوكل منه وأقامه في مجلسه، فيما هو يدون في أثناء ذلك الظلم الذي يلحق باليهود، أعداء صاحبه وضحاياها.

وقد أصاب فاطمة ما أصاب زوجها وأصاب إبنة على رغم انتقضاء تلك السنوات الكثيرة على موتها. فهي تنقل من مئواها بجانب المقبرة الإسلامية لكونها تزوجت من يهودي ثم تعاد تنقل مرة ثانية إلى مكان ثالث. في كل مرة وجد «من يدلمهم إليها» حيث لا ينبغي أن يوجد مكان لهذه الكافرة، إلا مع اليهودي مقبرتهم، أو مع أهلها المسلمين، كما يقول اليهود، الذين يرفضونها بدورهم.

وهذا ما حصل لسالم أيضا بعد موته ومحاولة إبنة تدبّر دفنه. كان هذا الأخير يسعى «سرّاً ليقبوه إلى جوار فاطمة، لكن أحدهم اكتشف ذلك وقبض عليه». وإذ نُقل إلى مقبرة المسلمين «لم يمكث في قبره سوى ليلة واحدة». أما الإبن و«قبل أن يمضي في صمت لا نهاية له، كان قد قال، وهو يحرك يديه في الهواء: هنا..هنا..هنا.. لا لأدي (..) ماذا؟ ماذا؟ كيف؟ تلمحن عظامها وتذّر في الريح..هكذا في الريح بلا قبر.. ولا وطن.. في الريح؟»